تحرك عاجل

ينبغي إطلاق سراح فنان وناشط سلمي عُماني

لا يزال الشاعر والكاتب والناقد السينمائي والمدافع عن حقوق الإنسان عبدالله حبيب محتجزاً في مقر المخابرات في مسقط منذ 15 أبريل/نيسان، وقد حُرم من الاتصال بعائلته ومحاميه. إن منظمة العفو الدولية تعتبره سجين رأي وتدعو إلى إطلاق سراحه فوراً وبلا قيد أو شرط.

وكان "جهاز الأمن الداخلي العماني" قد استدعى عبدالله حبيب في حوالي الساعة الخامسة من مساء يوم 15 أبريل/نيسان لاستجوابه من قبل القسم الخاص في القيادة العامة للشرطة العمانية بالعاصمة مسقط. وعند وصوله اعتُقل بمعزل عن العالم الخارجي، وظل قيد الاعتقال منذ ذلك الوقت بدون السماح له بالاتصال بعائلته أو محاميه.

ولم تُبدِ السلطات العمانية أية أسباب لاعتقال عبدالله حبيب حتى الآن. بيد أن ثمة أنباء تشير إلى أن سبب اعتقاله يمكن أن يُعزى إلى نشره تعليقات سلمية على صفحته على موقع "فيس بوك"، أظهر فيها دعمه لحافظ محمد شاكر، نجل المدافعة عن حقوق الإنسان حبيبة الهنائي، البالغ من العمر 17 عاماً. ودعا السلطان قابوس بن سعيد آل بوسعيدي إلى كشف النقاب عن أماكن وجود الأشخاص الذين قُتلوا أثناء "ثورة ظفار" في الستينيات والسبعينيات من القرن المنصرم.

وقد شارك عبدالله حبيب في المظاهرات التي خرجت في عُمان في عام 2011، كصدى للاحتجاجات الإقليمية وطالبت بتحسين مستويات المعيشة في عُمان. وشارك في الاحتجاج السلمي الذي نُظم في ساحة الشعب أمام البرلمان العماني (مجلس الشورى) في مسقط في 14 مايو/أيار 2011.

وتفرض السلطات العُمانية قيوداً تعسفية على الحق في حرية التعبير. وفي السنوات الأخيرة قُبض على العديد من النشطاء السلميين ومنتقدي الحكومة وغيرهم، وتم احتجازهم، غالباً بتهم تتعلق بالإخلال بالنظام العام أو بموجب أحكام قانون العقوبات المصاغة بعبارات غامضة تجرّم إهانة السلطان. وغالباً ما يتم احتجاز الأشخاص المعتقلين لعدة أيام قبل أطلاق سراحهم.

يرجى كتابة مناشدات فوراً، باللغة العربية أو بلغتكم الخاصة، تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات العُمانية إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن عبدالله حبيب إذا كان قد اعتُقل على خلفية آرائه التي عبّر عنها والتي اتَّسمت بالسلمية، ولم تحرّض على الكراهية أو العنف؛
- ضمان حمايته من التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة أثناء احتجازه، والسماح له بتوكيل محام من اختياره والاتصال بعائلته بشكل منتظم؛
- تذكير السلطات العُمانية بأنه يتعين على الحكومة، وفقاً "للإعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان لعام 1998"، توفير الحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك حمايتهم من التعرض للعنف أو التهديد أو الانتقام أو أي إجراء تعسفي نتيجةً لممارستهم المشروعة لحقوقهم.

ويرجى إرسال المناشدات قبل 3 يونيو/حزيران 2016 إلى:

وزير العدل

الشيخ عبدالملك الخليلي

وزارة العدل

ص.ب 354

روي، الرمز البريدي 112

مسقط، سلطنة عُمان

البريد الإلكتروني:

info@moj.gov.om

تويتر:@moj_gov

المخاطبة: معالي الوزير

وزير الداخلية

معالي السيد حمود بن فيصل بن سعيد آل بوسعيدي

وزير الداخلية

وزارة الداخلية

ص ب 127، روي، الرمز البريدي 112

مسقط، سلطنة عُمان

المخاطبة: معالي الوزير

وإرسال نسخة إلى:

رئيس اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان

الدكتور عيسى بن سعيد سليمان الكيومي

الموقع الإلكتروني:

http://www.nhrc.om/website_complaintsadd.php?language=en

مسقط، سلطنة عُمان

فاكس:24218906 968+

يرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس البريد الإلكتروني المخاطبة

أما إذا كنتم سترسلون المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه، فيرجى الاتصال بمكتب فرعكم قبل إرسالها.

AMNESTY INTERNATIONAL

تحرك عاجل

ينبغي إطلاق سراح فنان وناشط سلمي عُماني

معلومات إضافية

بحسب المعلومات الواردة في صفحة أُنشئت لإطلاق حملة من أجل الإفراج عن عبدالله حبيب على موقع "فيس بوك" بعنوان: "أطلقوا سراح عبدالله حبيب الآن" (https://www.facebook.com/Release-Abdullah-Habib-Now-861310593978520/)، فإن حبيب حاصل على درجة بكالوريوس فلسفة من جامعة سان دييجو ستيت (1992)، والماجستير في الدراسات السينمائية والثقافية من جامعة تكساس (1999)، والدكتوراه في الدراسات النقدية السينمائية من جامعة كاليفونيا، لوس أنجيليس (أوكلا) (2005). وتذكر الصفحة أنه في الفترة بين عام 2000 وعام 2002 قام حبيب بتدريس مساقات جامعية حول "الاستشراق وما بعد الكولونيالية والسينما" و"سينما العالم الثالث" و"السينما والتغيير الاجتماعي" و"الأنواع السينمائية" في جامعتي "أوكلا" و "أوتاغو" في نيوزيلندا. كما تذكر الصفحة أنه قام بإخراج عدة أفلام قصيرة، منها: "شاعر"، "حلم"، "رؤيا"، "تمثال"، و"هذا ليس غليوناً"، الذي نال عليه جائزة المجمع الثقافي في أبو ظبي عام 1992.

كما تذكر الصفحة التي تطالب بإطلاق سراحه أنه نشر تسعة دواوين شعر ومجموعات قصصية ورواية بعنوان "قشة البحر". وترجم كتابات وبحوثاً عدة حول السينما من قبيل "ملاحظات في السينماتوغرافيا" لروبير بريسون. وكتب حبيب عدة دراسات حول السينما نشرها في كتابه "مساءلات سينمائية"، وشارك في لجان التحكيم لعدد من المهرجانات السينمائية العربية، وهو عضو دائم في اللجنة الإعلامية لمهرجان دبي السينمائي.

في مارس/آذار 2016، رفضت الحكومة العُمانية توصيات "آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة للأمم المتحدة"، التي دعت إلى ضمان الحق في حرية التعبير والتجمع والاشتراك في الجمعيات، بما في ذلك التحقيق في حالات الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين، ودعم منظمات المجتمع المدني. وقد قبلت عُمان بعض التوصيات ورفضت البعض الآخر بشأن مراجعة القانون الحالي الذي لا يوفر الحماية للحق في حرية التعبير والتجمع والاشتراك في الجمعيات.

وقد وثَّقت منظمة العفو الدولية حالات اعتقال تعسفي وبمعزل عن العالم الخارجي لفترات طويلة في عُمان في الفترة بين عام 2013 وعام 2015. كما وردت أنباء عن وقوع تعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة على أيدي عناصر أمن الدولة أثناء فترة الاحتجاز. كما ذكر بعض النشطاء ومنتقدي الحكومة أنهم تعرَّضوا للضرب ووضع الأقنعة على رؤوسهم وأُخضعوا لعمليات الإعدام الصوري والحرمان من النوم والحبس الانفرادي لمدد طويلة وغيرها من أشكال التعذيب وإساءة المعاملة. كما سجلت منظمة العفو الدولية في السنوات الأخيرة حالات استخدام مفرط وغير ضروري للقوة على أيدي الشرطة ضد المتظاهرين السلميين، واعتقالات تعسفية خلال المظاهرات الكبيرة، وفرض قيود تعسفية على حرية التعبير، وتطبيق قوانين وممارسات تنطوي على تمييز. وفي 14 مايو/أيار 2011، قُبض على النشطاء محمد الحبسي ونبهان الحنشي وإبراهيم سعيد الهجري والمحامية بسمة الكيومي، أثناء مشاركتهم في احتجاج سلمي في مسقط، وثم احتجازهم.

الاسم: عبدالله حبيب/ ذكر